**إدارة المخاطر المالية**

تتم عملية إدارة المخاطر من جانب مجلس إدارة الشركة، والإدارة التنفيذية فيها وغيرهم من الموظفين، وتطبق في بيئة استراتيجية داخل الشركة، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد توثر عليها. وإدارة المخاطر تكون في إطار مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل المؤسسة تحملها لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به. وأن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وأن المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية،ومن هنا كانت الحاجة لوجود آليات لمعرفة المخاطر ولقياس المخاطر وكذلك الحاجة الأكثر إلحاحا الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات.

**أ- تعريف إدارة المخاطر المالية**

تعرفإدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيه آثارها غير المرغوبة على المنشأة. ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة**(36)**.

كما يمكن القول أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية**(37)**.

إن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

وتعتبر إدارة المخاطر عموما وإدارة المخاطر المالية خصوصا ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم ب**(38)**ـ:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين؛

- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلاتالائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛

- العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أومن خلال تحويلها إلى جهاتخارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المؤسسة، ومدير إدارة المخاطر؛

- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر؛

- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛

- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباحرغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

**ب- أدوات إدارة المخاطر المالية**

يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي**(39)**:

* **استراتيجية ترك الموقف مفتوح:** ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوي الخطر علي ما هو عليه ، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر.
* **استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة:** ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالشركة(والتي لا ترغب الشركة في تحمل أكثر منها)،ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنيه المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل التنويع، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية والمالية.
* **استراتيجية تغطية كل الخطر:**ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين.

**- الإفصاح المالي ودوره في تحديد وإدارة المخاطر المالية**

إن الإفصاح الجيد والكافي والملائم في البيانات والتقارير المالية للشركات وما يحوي من معلومات عن المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة يساعد مستخدمي البيانات المحاسبية على تقدير أو توقع المخاطر مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم على أسس واضحة، وهذا يتفق مع الخصائص النوعية للبيانات في القوائم المالية، ومن هذه الخصائص الملائمة والقابلية للفهم، القابلية للمقارنة والتوقيت بالإضافة إلى خاصيتين مهمتين وهما الموثوقية والمصداقية.

* **الإفصاح المالي وأهميته**

ينص مبدأ الإفصاح الكامل على أن تحوي القوائم المالية معلومات مالية فيها الكفاية للتأثير على حكم القاري لتلك المعلومات**(40)**.

من المتوقع أن تسعى الشركات للحصول على معلومات عن المخاطر حتى تمكن مستخدمي هذه المعلومات من وضع استراتيجيات للسيطرة على هذه المخاطر، ويساعد كذلك في التعرف على المشاكل الإدارية وتقييم فاعلية الإدارة في التعامل مع حالات الاضطراب في مجال الأعمال والفرص المتاحة**(41)**.

وتعتمد القرارات المالية على توقعات حول ما سوف يحدث في المستقبل إلا أن نتائج هذه القرارات لن تتحقق بالطريقة التي بأملها متخذ القرار إلا أذا سارت الأمور كما كان متوقعا. ولذلك فان تحليل القوة التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأحداث عن مسارها المتوقع هو بالضبط ما يشار إلية بالمخاطر**(42)**.

في الوقت الحالي تغيرت متطلبات الإفصاح المالي، حيث نصت تعليمات التقرير المالي رقم 48 Financial Reporting Release No.48 (FRR No.48) والتي تلزم الشركات أن تفصح عن المعلومات حول المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، يجب أن تطبق بحرفية.

تعبر المعلومات المالية المستقبلية عن المعلومات المتوقعة التي تكون أما في شكل تنبؤات ماليه أو في شكل تقديرات ماليةويستند كل منهما على مجموعة من الافتراضات والسياسات المحاسبية الهامة ....، ويتم إعداد التنبؤات بالمعلومات المحاسبية المستقبلية بناء على كل من الحكم والتقدير الشخصي والمعلومات والحقائق التاريخية والمستقبلية والمحددات والقيود ويبنى التنبؤ على فروض الإدارة للأحداث المستقبلية**(43)**.

**ب- طرق الإفصاح عن المخاطر في القوائم المالية**

إنطرقالتعبيرعنالمخاطرفيالتقاريرالسنويةوحتىالتقاريرالدوريةالأخرىتكونبإحدىالأسلوبينالتاليينوهما:

1. **الطرقالكمية**، حيث تقومالشركةبالإفصاحعنالمخاطربمؤشراتكميةمثلاتقولأننسبةالديونالمشكوكفيتحصيلهاتساويمانسبة 10%منإجماليالذممالمدينةأوأنتقولإنالمبيعاتمنالمتوقعأنتنخفضفيالعامالقادمبمقدار 20% مثلا.

ووردفيالمعيارالدوليلإعدادالقوائمالماليةرقم(2007-P667- IFRS-7)مايلي:

* أنهيجبعلىالشركةالإفصاحعنالبياناتالكميةالملخصةحولتعرضالشركةللمخاطربناءعلىالمعلوماتالمتوفرةداخليالموظفيالإدارةالرئيسينللمؤسسة،وعندماتستخدمالمؤسسةعدةأساليبلإدارةالتعرضللمخاطرفإنعلىالمؤسسةالإفصاحعنالمعلوماتباستخدامالأساليبالتيتوفرأكثرالمعلوماتموثوقية.
* الإفصاحعنتركيزاتالمخاطر،وتنجمتركيزاتالمخاطرمنالأدواتالماليةالتيلهاخصائصمتشابهةوتتأثربشكلمماثلبالتغيراتفيالظروفالاقتصاديةوالظروفالأخرىويتطلبتحديدتركيزالمخاطرالحكمالشخصيمعالأخذبعينالاعتبارظروفالشركة.
1. **الطرق النوعية**،وبهذاالأسلوبيتمالإفصاحعنالمخاطرأوالتحوطمنهابأساليبنوعية،مثلاوصفنوعيلنظامالرقابةالداخلية،أوإفصاحوصفيلأسبابانخفاضالمبيعاتأوالإيراداتأوالأسعارفيالعامالمقبل .
2. **طرقالإفصاحعنالمخاطرمنحيثالجهةالمستهدفة**، إنالإفصاحعنالمعلوماتحولالمخاطروإدارتهابالعادةتتمعبرثلاثةمستوياتمختلفةهي**(44)**: المستوىالداخلي،المستوىالخارجي،المستوىالمتوسطبينالمستويينالسابقين.
* المستوىالداخلي: وهيالتقاريرالتيتقدمللإدارةالتنفيذيةللمؤسسةوالمستخدمينوتتضمنإشراكهمفيتعريفالمخاطروقياسهاوتطورالأداءومراقبتها،وهذهالتقاريرالداخليةتساعدالإدارةوالمستخدمينعلىزيادةكفاءةأداءالمؤسسةفيتحقيقأهدافهامنخلالتزويدهمبمعلوماتاستراتيجيةوفقأسسمنتظمةعنالمخاطرالتيتتعرضلهاالمؤسسةأولابأول.
* المستوى المتوسط: وهومستوىيجمعبينالمستوىالخارجيوالمستوىالداخليويقدمإلىمجلسإدارةالمؤسسةلطمأنتهاحولمستوىالرقابةلدىالإدارةالتنفيذيةوالنجاحوالإخفاقفيتجنبالمخاطر.
* المستوىالخارجي: الإفصاحاتالتيتخصالجمهوروهيالمعلوماتالتيتخصالمخاطروالمطلوبالإفصاحعنهابشكلرسميومنظموتستخدممنقبلالمؤسساتالرسميةوالدائنين ( البنوكوالمساهمين ) والمستثمرين،وتشملالمعلوماتحولالمخاطرالمتوقعةوالمحتملةالتيتهمجميعالأطرافالمهتمينخارجإطارالمؤسسةوتنشرمنخلالالتقاريرالسنويةوالدوريةللمؤسسةوتزودهمبمعلوماتحولالمخاطرإمابشكلكميأونوعي.

**ج- أساليب التحوط من المخاطر المالية**

التحوط أو التغطية هو مركز مؤقت، بديل عن مركز سوف يأخذه المستثمر مستقبلا على أصل معين، كما يمكن تعريفها بأنها أسلوب لحماية قيمة أصل معين، يملكه المستثمر إلى أن تتم تصفيته.

إن التحوط دائمًا يسبق وقوع الخطر ويأتي بناء على خبرات سابقة وبيانات تاريخية ومؤشرات وتنبؤات للدارسين والمطلعين وتجارب الآخرين، وهذا التحوط يكون إما من إدارة المؤسسة أو من المستثمر، لذا نخلص إلى القول أن كل نوع من أنوع الخطر وكل مستوى من مستويات الخطر يقابله طرق للعلاج والتعامل واخذ الحيطة والتحوط منه. وبالتالي فإن المستثمر ومن خلال إفصاح المؤسسات عن المخاطر في تقاريرها السنوية يتخذ قراره الاستثماري وفق قابليته لتحمل المخاطر وما يقابلها من عوائد**(45)**.

* **وسائل التحوط من مخاطر أسعار الصرف:**قدتمثلالعملة الأجنبيةالقسمالهاممنالإيراداتوالنفقاتمنخلالعمليةالشراءللسلعوالخدماتأوتصديرهابالعملاتالأجنبية، لذلك يجب على الشركة أن تفصح في تقاريرها المالية عن:
* مبلغفروقاتالصرفالمعترفبهامنالربحأوالخسارةماعداتلكالتيتزيدعنالأدواتالماليةالمقاسةبالقيمةالعادلةمنخلالالربحأوالخسارة؛
* صافيفروقاتالصرفالمصنفةضمنحقوقالملكيةكبندمنفصلومطابقةلمبلغفروقاتالصرفمابينبدايةالفترةونهايتها.

إنالتذبذبالشديدبأسعارالعملاتوالاحتفاظبنوعواحدمنالعملاتالأجنبية،مثلاالدولارالأمريكي،لايخدمالشركاتنتيجةالانخفاضالحادالذي قديتعرضلهمقابلالعملاتالأخرى.علمابأنشراءالسلعوالخدماتالخارجيةلايقتصرعلىالدولارالأمريكيبلعلىعدةعملاتمنهااليورووالينوالجنيةالإسترلينيممايخفضالقيمةالحقيقيةللمشترياتعندتذبذبالعملاتأويزيدها**(46)**.

**ولتجنبمخاطرالعملةيجبعلىالشركاتاتخاذالعديدمنالوسائللحمايةنفسهامنأخطارتذبذبالعملاتوالتيتعتبرمنالمخاطرالنظاميةومنهذهالوسائلمايلي:**

* وضعاستراتيجيةتمكنالشركةمنتعديلأسعارالسلعوالخدماتالمقدمةمنقبلالشركةفيحالةحدوثانخفاضحادفيأسعارصرفالعملة؛
* عملعقودمقايضةللسلعوالخدماتمعالشركاتالأجنبية؛
* صياغةعقودتحويخياراتتحميالقيمالحقيقيةللشراءفيحالتغيرأسعارالصرفالأجنبي؛
* الاحتفاظبعدةأنواعمنالعملاتوكذلكالاقتراضبعدةأنواعمنالعملات؛
* توقيعاتفاقياتمستقبليةللبيعوالشراء.
* **وسائل التحوط من مخاطر أسعار الفائدة:**تولدمعظمعناصرقائمةالمركزالماليإيراداتوتكاليفتكونمرتبطةبأسعارالفائدة،ومراقبةمخاطرالتقلباتفيأسعارالفائدةيعتبرمنالأمورالهامةفيتقييمكفاءةالإدارةللأصولوالخصوم. وهناكالعديدمنالوسائلالتييمكنللشركةاستخدامهاللتحوطمنمخاطرسعرالفائدةومنها**(47)**:
* مزيجمنالقروضذاتفوائدثابتةومتغيرة؛
* استخدامعقودمبادلةأنأمكن؛
* استخدامعقودشراءوبيعمستقبلية؛
* وضعمخصصاتاحترازية.
* **وسائل التحوط من مخاطر الائتمان:** يتوجب على الشركة الإفصاحعنالمبلغالذييمثلأقصىدرجةتعرضلمخاطرالائتمانفيتاريخإعدادالتقاريرالماليةبدونالأخذبالاعتبارأيضمانمحتفظبهأوتحسيناتالائتمانالأخرى. ونتيجةلتعقدطبيعةالأعمالالتجاريةفيعصرناالحاضروزيادةالارتباطبينمؤسساتالتمويلوالمؤسساتالصناعيةوالخدمية،والحاجةالشبةدائمةللتمويلفيجميعالأنشطةزادتمخاطرالتمويلولابدللمؤسساتمنوضعآلياتلحمايةنفسهامنمخاطرالائتمان،ومنهذهالوسائلالتييمكنللمؤسساتإتباعهامايلي**(48)**:
* انجازصفقاتالدينمعمؤسساتلديهاكفاءةوملاءةماليةعالية؛
* وضعأنظمةواتفاقياتذاتشروطمسبقةلتخويلالإقراض؛
* تحديدسقوفمحددةوصلاحياتمحددةلكلطرفمخولفيالإقراضداخلالمؤسسة؛
* مراقبةأرصدةالعملاءعلىأساسمنتظم؛
* التمسكبمرهوناتوضماناتذاتكفاءةعاليةوقابلةللتسييلومعادلةلأصلالدين.
* **وسائل التحوط من مخاطر الأدوات المالية:** يجب على الشركة الإفصاحعنالمعلوماتالتيتتيحلمستخدميالبياناتالماليةتقييمطبيعةومدىالمخاطرالناتجةمنالأدواتالماليةالتيتتعرضلهاالمؤسسةفيتاريخإعدادالتقارير. ومن وسائل التحوط من هذه المخاطر نجد:
* إبرامعقودواضحةوتكونأكثرتحوطيهللأخطارالناتجةعنالأدواتالمالية؛
* وضعمخصصللوقايةمنالانخفاضالحادبقيمالأدواتالمالية؛
* تنويعالأدواتالماليةلدى الشركة؛
* دراسةجيدةودائمةللعملاء؛
* وضعحدودللاستثمار فيكلنوعمنأنوعالأدواتالمالية.